

والجزئية والكلية والجهة مع بقاء الاصل بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى العكس المستوي هو تبديل الجزء الاول الى الثاني مع بقاء الصدق واختلاف الكلية بالجزئية وفي الجهة القضية الكلية فسبع منها لا تنعكس في السوالب لا متاع العكس في اخصها العكس النقيض هو تبديل احد الطرفين الى نقيض الثاني مع المخالفة في الاصل والموافقة في الصدق وفي الجهة ان القضية كلية فسبع منها لا تنعكس في الموجبات والقياس هو المركب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري وهو ما اقتراي ان لم يذكر فيه عين النتيجة ونقيضها فاما استثنائي ان ذكر والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط موضوع المطلوب اصغر ومحموله اكبر والهيئة الحاصلة عند الاقتران يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا فيهما او موضوعا او محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى او محمولا في الكبرى وموضوعا في الاخر ثاني ثالث اول رابع والاقتراي اما ان يتركب من الجمليتين او من الشرطيتين او من الجملية والشرطية وفي الاستثنائي استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مخنطاطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافكا لصغرى والثاني فشرطه امران احدهما صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة وثانيهما ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورة المطلقة او مع الكبيرين المشروطتين الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان غير الاول والافكس الصغرى الرابع فشرط انتاجه امور خمسة كون القياس من الفعليات وانعكاس السالبة المستعملة فيه وصدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث والعرف في العام على كبراء وكون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب وكون الصغرى في الثامن من احد الخاصتين وغير ذلك ثم القياس اما برهاني ان تألف من اليقينيات واصولها الاوليات والمشاهدات والمجربات والحسيات والمتواترات والفطريات ثم ان الاوسط مع علية للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي ولا فاني واما جدلي ان تألف من المشهورات والمسلطات واما خطابي ان تألف من المقبولات

والمضمونات واما شعر ان تألف من الخيلات واما سفسطى ان تألف من الوهميات والمشبهات الفن الثاني فيما يوضح حدوث الكائنات من الخفيات والمربيات على ما نطق به الآيات البينات بافادة انتهاء سلسلة الممكنات الى علة تستدعي تكون كل من الاحاد وحدث كل من الابعاد من الاعراض والجواهر بحيث لا يشاهد في المظاهر الامن بيده اليجاد والاعدام فمشاهدة غيره كالرقي في الاحلام وفيه خمسة اغصان كل منها نزع رتبة الغرسان بلعة من لمعات الرضوان وانه لا ولي العرفان مدارج القطع واليقان (الاول ما يقال له برهان الترسى مبنيا على فروض الانسى ليترتب عليه الانتاج ومزج الترفه والابتهاج فلو تسلسل الممكنات الى غير النهاية بحيث يكون كل من آحادها علة للآخر لا يمكن ان يؤخذ جميعها بحيث لا يدخل فيها غير ولا يخرج شي منها كانه في دائرة الترس فلو اخذ كذلك فلا شك انه ليس بمعدوم والافيدم جزء فخلق اذا المفروض عدم دخول غير الاجزاء التي كل واحد منها موجود فثبت انه موجود اذا واسطة بين الوجود والعدم وليس ذلك الجميع بواجب والا لما احتاج الى كل جزء من اجزائها فثبت انه ممكن فلا بد له من علة خارجة اذا الموجد للشي لا يكون نفسه والالكان موجودا قبل وجوده ولا شيئان من اجزائه والا لا وجد نفسه وان تلك العلة الخارجة توجد لا بحالة جزأ من اجزاء تلك السلسلة والالم تكن علة للمجموع فيقع ذلك المجموع بغير فلم تكن علة للمجموع واذا كان تلك العلة موجودة لجزء من اجزاء السلسلة فلا يكون ذلك الجزء مستندا الى علة داخلية في السلسلة وهو خلاف المفروض فثبت تناهي السلسلة مع فرض عدم تناهيها والثاني ما يقال له برهان التطبيق وهو يعتبر اما من جانب العلول بطريق التصاعد واما من جانب العلل بطريق التنازل الى غير النهاية فلو تسلسل الممكنات الى غير النهاية لاخذنا من معلول ما الى غير النهاية جملة وما قبله بمشاه الى غير النهاية جملة اخرى ثم نطبق الجمليتين من ذلك المبدأ فالاول بالاول والثاني بالثاني وهلم جرا فان يكن بازاء كل واحد من الجملة الزائدة واحدة من الناقصة فيكون الناقص كالزائد او لا فوجد في الزائد جزء لا يوجد بازاء في الناقصة شي فيقطع الناقصة بالضرورة

فيكون متناهية والزائدة لا تزيد عليها الابتداء والزائد على المتناهي بمتناه
والزائد على المتناهي بمتناه متناه بلاريب فيلزم الانقطاع والتناهي في سلسلة
فرضناها غير متناهية هذا خلف * والثالث ما يقال له برهان السلي فلو تسلسل
الممكنات الى غير النهاية لا يمكن ان يخرج من مبداء واحد متدادان على نسق
واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو الى
غير النهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين
فهذا خلف فثبت التناهي * والرابع ما يقال له برهان العرش وهو انه
لو تسلسل علل الممكنات الى غير النهاية لكان ما بين هذا المعلول المعين
كالعرش وبين علة ما من العلل الواقعة في تلك السلسلة متاهيا لانه محصور
بين حاصرين وهما هذا المعلول وتلك العلة ومن المحال ان يكون ما لا يتناهي
محصورا بين امرين يحيطان به فيكون كل سلسلة متاهيا ايضا لانه لا يزيد
على الواقع بين هذا المعلول وبين علة ما من تلك العلل الابواب احد
من جانب تلك العلل واذا كان الواقع بينهما متاهيا ولا شك ان الكل
لا يزيد في ذلك الجانب على ذلك الواقع الابواب فقط كان الكل لا يزيد
على المتناهي الابواب فثبت التناهي ايضا (والخامس ما يقال له برهان
التكافؤ والتضاد وهو يعتبر في كل من جانبي العلل والمعلولات
فلو تسلسل الممكنات الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة
اذا اخذت من جانب المعلول والتالي باطل ووجه البطلان ان العلة والمعلول
متضادان ومن لوازمها التكافؤ في الوجود واذا زاد عدد احدهما على
الآخر لم يتحقق التكافؤ في الوجود فثبت ايضا تناهي الممكنات
(الفن الثالث فيما يترصن به الدلائل يستنتج بها منقح المسائل اذ للمفاد صد
هنا في كل المراسد بالتنازع بين الافكار الى ان يبرزن ملاح الابكار
ونيط ذلك على جريان المدافعة بالمنع والنقض والمعارضة فبدل للمراء فيما
اتي ان يصححه ان نافلا وبالمأخذ نائلا وان جوز ان يرد عليه ما على المستدل
للا متحان فيما هو عليه بشكل وان يثبت المنوع ان مدعي بالدليل مشتغلا
ان الخصم يمنع احدي مقدمتيه من تجللا متحليا بحلية الخصم في كل مرامي
حتى يشوه في محكم الحمى فالمنع وهو طلب الدليل على مقدمته ان لم يكن

معلوما والا فقد جوز البعض اتعين المقدار وذلك اما مجرد عن السند او معه
والسند ما يذكر لتقوية المنع ولا يدفع السند بالمنع والابطال ان لم يكن مساويا
والكلام على السند بالمنع لا يفيد لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات
المقدمة المنوعة فلك اثبات المنوع بالتحريز والدليل عليه سواء كان المنوع
دعوى غير مدللة او مقدمة دليل وسواء كان المنع مجردا عن السند او معه
وابطال السند المساوي او الاعم وان تنقل الى الدليل بعدم العجز عن اتمام الاول
والنقض وهو ابطال الدليل بالتخلف او باستلزام الفساد وقد ينقض باجراء
خلاصته وزيدته فنقض مكسور فلك منع المقدمة ولا يمنع كبرى النقض تارة وينع
تارة والمعارضة وهي اقامة الدليل على خلاف ما اقيم ويشترط فيها مساواة
الدليلين قوة وضعفا وذلك ثلثة لان الدليل امامين الدليل مادة وصورة
فبالقلب واما في الصورة فقط فبالمثل والافيا لغير وايضا ان المعارضة اما
في مقابلة دليل المدعى في المدعى واما في مقابلة المقدمة ففي المقدمة وقد
يستعمل في الدليل مقدمات الزامية في الجدليات وقد يرد المنع الى التقريب
والتخلف والاستلزام والملازمة وان اثبت الملازمة فيمنع المقدمة او معرف
فعليك النقض على انه من التصورات والمنع والمعارضة مجازا على انه
من التصديقات واعلم ان في صحته شروط المساواة للمعرف والجلال والوضوح
منه وان لا يستعمل اللفظ المشترك فيه والمجاز من غير قرينة ومثل ذلك
فلك ان تمنع والتعريف لا ينقض الا بفر د محقق في نفس الامر او قاسم
فعليك النقض فلك ان تمنع مجردا او مستندا بتحرير الاقسام وان تجوز التجويز
او التصديق بالاستناد والابطال من غير دليل مكابرة والسؤال بالا استفهام
يسمى الاستفسار والجواب بالبيان اما بالنقل من اهل اللغة وبالعرف العام
او الخاص او بالقرائن المضمومة معه وان عجزت عن كله فالتفسير مما يصلح له
لغة والا من جنس اللهو ومما يجب على السائل ان يحيط بمطويات دليل
المعلل على الترتيب والتفصيل اذ قد يكون الورود على المطوية وعلى المعلل
ان لا يستجمل في الجواب ومنه التوفيق الى ما هو الصواب فجف المداد
بختم الكتاب بتعريف حدائق المأب على يدى الفقير الى عطف ربه القدير
في الانسلا بسلك الادباء والصلوة على النبي وعلى آله النجباء

بحمدہ تعالیٰ قد اُكمل طبع هذه المجلة الشريفة وحصل * و بامداده
سبحانه وتعالى بلغ الى الاتمام ووصل * في زمن عصر حضرة السلطان
ابن السلطان * السلطان عبد العزيز خان * ايد المولى عضادة ملكه
وسلطته الى آخر الدوران * وذلك في مطبعة الحاج محرم افندي
البوسنوي * وتصادف ختام طبعها في اواخر
جمادى الآخرة سنة ثنتين وتسعين
وماثين والاف

م



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kayıt	İzmirli İ. Hakkı
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1741